Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol.32 / No.1/ 2024 المجلد ٣٢ / العدد ١/ ٢٠٢٤

التركيبُ النحويّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِله في الربع الأخير من القرآن الكريم

علا عزمي الشربيني
قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
oamady@iau.edu.sa

تاريخ استلام البحث: ٢٠/ ٨ /٢٠٢٣ **تاريخ قبول النشر:** ١٢/ ٩ /٢٠٢٣ **تاريخ نشر البحث:** ٢٣/ ١/ ٢٠٢٤

المستخلص

يعرض هذا البحث الجملة الفعلية للفعل الذي لم يسم فاعله في الربع الأخير من القرآن الكريم، وعبره توضحت أصالة جملته واستظهار أنواع النائب عن الفاعل فيها، وصوره التي ورد فيها، مع عرض الآراء النحوية وبيان الراجح منها، ونوع النائب أكثره وأقله ورودًا، وأظهر البحث أن النص القرآني وظَّف جملة البناء للمجهول توظيفًا نحويًا صرفيًا لا يقل شأنًا عن جملة البناء للفاعل، وكان لنيابة المفعول الحظ الأوفر، يليه نيابة المجرور فالظرف وأقلها ورودًا المصدر، وجاءت جملة مقول القول اسمية وفعلية في موضع الفاعل في أكثر من موضع، ولهذا لا بد من وضعها مع ما حدده العلماء مما ناب عن الفاعل، ولا بد من الأخذ بما ورد في النص القرآني فهو الأفصح؛ ولربط الدراسين بالتطبيق والممارسة.

الكلمات الدالة: أغراض حذف الفاعل، أنواع النائب، البناء للمجهول

The Syntactic Structure of the Passive Subject in the Last Quarter of the Holy Qur'an

Ola Azmi El-Sherbini
Department of Arabic Language/ College of Arts/ Imam Abdul Rahman Bin Faisal University

Abstract

This research presents the actual sentence of the verb whose doer is not named in the last quarter of the Holy Qur'an, through which the originality of its sentence is clarified and the types of the representative of the actor are memorized in it, and the forms in which it is mentioned, with the presentation of grammatical opinions and the statement of the most correct of them, and the type of representative is the most and least occurrence, and showed The research showed that the Qur'anic text employed the passive build-up in a morphological and grammatical manner that is no less important than the passive build-up, and the accusative had the greatest chance, followed by the accusative, the adverb and the less frequent in the infinitive. Whoever put it with what the scholars specified from what was on behalf of the actor, and it is necessary to take what was stated in the text, as it is the most eloquent; And to link the two studies with application and practice.

Keywords: Purposes of deleting the active participle, types of passive voice, construction of the passive voice

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المقدمة:

الحمد لله حمدًا يليق بعظمته وعزته وجلاله، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله صلى الله عليه وسلم تسليمًا يليق به وبقدره، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على آل بيته وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فالقرآن الكريم كتاب الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الزاد الذي لا ينفد، والطريق المرشد الهادي لمن اتبعه، قارئًا وحافظًا ودارسًا ومعلمًا، المنهل للبحث والدرس علا منزلةً وشرف مقامًا، أردت أنْ أسهم فيه بدراسة لنيل التشريف والقرب به من الله فعمدت لهذا البحث.

الجملة الفعلية أحد شقي الجمل الرئيسة في اللغة العربية، وعمادها الفعل مع فاعله المعلوم، والفعل مع نائب الفاعل؛ لتغير بنية الفعل معه، هذا التركيب نال اهتمام العلماء بحثًا عما يصلح ليحل محل الفاعل آخذًا أحكامه جميعها، ولم يقتصر الاهتمام على متقدمي النحاة ومتأخريهم بل نال اهتمام علماء التفسير والبلاغة والقراءات وغيرهم ممن شُغل بعلم العربية ودراستها، وما نتج عنهم من تأويلات وتقديرات لهذا النائب اتفقت، أو اختلفت أقوالهم في تحديد هويته، وكان هذا البحث لإظهار النائب وصوره كما حددها علماء النحو في كتبهم، مطبقة بالأدلة والشواهد لصور النائب في الربع الأخير من القرآن الكريم الذي فاض عناية بجملة البناء للمجهول.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في النقاط الآتية:

١/حرص العلماء على جمع القواعد وتبويبها في أبواب تخصها، كان أشد حرصًا من توحيد مسمى الباب فيها، فنجد مسمى الباب لجملة ما لم يسم فاعله، له أكثر من مصطلح في كتبهم (مالم يسم فاعله، أو المفعول أو ما بني للمفعول (للمجهول) لما لم يسم فاعله، أو النائب عن الفاعل) كانت سببًا للسؤال عن أي مصطلح أنسب وأخصر، وعن مدى أصالة جملته من فرعيتها.

٢/ وجود أفعال على صيغة البناء لما لم يسم فاعله، ويُعَدُّ الاسم بعدها فاعلا خلاف ما عليه القاعدة. كانت أدعى للسؤال عنها وبيان سبب الاستثناء لها.

٣/ حدد العلماء صور النائب عن الفاعل في أربع هي (المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور) بينما عرض النص القرآني صورًا توضيحية متعددة للنائب، وكان هذا أدعى لتوضيحها ولإظهار فائدة البناء فيها.

أسئلة الدراسة: تعمل الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

١/ أيَّ مصطلح مما ذكره العلماء أنسب للتعبير عن النائب عن الفاعل؟

٢/ كيف تعامل النحاة مع ما استغنت عنه العرب من أفعال على بنية ما لم يسم فاعله ورفع ما بعدها على الفاعلية؟

٣/ أقتصرَ القرآن الكريم على صور نائب الفاعل كما ذكرها النحاة أم كان لكتاب الله اتساعًا في صور النائب؟

منهج الدراسة: اتبعت في تناول هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقسمت الدراسة قسمين، القسم الأول: تحدثت فيه عن ما لم يسم فاعله وأصالة جملته، وشروطه، وبنيته، وأغراض حذف الفاعل والتدليل عليها من الدراسة، وما أورده النحاة من نائب يحل محل الفاعل بعد حذفه، وأما القسم الثاني فكان التطبيق المباشر على بنية

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مالم يسم فاعله واستظهار صور النائب عن الفاعل كما وردتْ في كتاب الله عز وجل، وخُتم البحث بالنتائج التي توصل إليها والتوصيات، وقد راعيت في البحث سهولة العرض ووضوح الأمر مبتعدة عن التكلف والغموض، وأسأل الله من فضله التوفيق والقبول لهذا البحث تقربًا إليه.

القسم الأول:

ما لم يسم فاعله: هو الفعل الذي تغيرت صورة بنيته، وحذف فاعله، ويحتاج إلى ما يقوم مقام الفاعل ليكتمل معنى جملته، وعرَّفه ابن الحاجب بقوله: " مفعول ما لم يُسمَّ فاعله: كُلُّ مفعولٍ حُذف فاعله وأُقيم هو مقامه"[1: 15] ويفُهم من قوله أنَّه خصَّه بالمفعول المحذوف فاعله بدلالة تعبيره بكل مفعولٍ، وليس كذلك، فهو يشمله ويشمل كل فعلٍ غُيِّرت بنيته لما لم يسمَّ فاعله، وأجده عبَّر بكلِ مفعولٍ وأراد الفعل، بدلالة قوله بعد ذلك: "وشرطه أن تُغيَّر صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَل"[15:1]، قال الاستراباذي: "وقولهم: فعل ما لم يسمَّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وأُضيف الفعلُ إلى المفعولِ لأنَّه صيغ له".[١: ٢/٢٣٩]

وقد اختلف تعبير العلماء في هذا المصطلح على الأقوال الآتية:

١/ قال الخليل بن أحمد الفراهيدي[118:3]: "فالرفع بالفاعل قولك: خرج زيدٌ، وقام عمْروٌ، وما لم يُذكر فاعله، ضُرِبَ زيدٌ، وكُسِيَ عَمْرو"، فعبَّر بما لم يذكر، وعبَّر غيره بما لم يسمَّ فاعله كالفراء [2 :210/4]، وابن الأنباري: "باب ما لم يسمَّ فاعله"[5 :65]، والعكبري: "وتُسوَّى على ما لم يسم فاعله" [1 :181/6] والزجاج: "اسم لما لم يسم فاعله"[1 :129/7]، وابن خالويه في الحجة: " أنَّهُ بنى الفعل لما لم يسم فاعله" [8 :190].

٢/ أما سيبويه فعبَّر عنه بقوله: "والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنَّك لم تَشْغَل الفعل بغيره وفرَّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل، فأمَّا الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعله فقولُك: ذهب زيدٌ وجلس عمْروٌ، والمفعول الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك: ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عمْروٌ" [9 :33/1-34]، وكذا عبَّر بالمفعول المُبرِّد فقال: "هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله وهو رفع نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ وظُلِمَ عبدُ الله" [4 :50/10]، ومثله ابن السراج فقال: " وهو المفعول الذي لم يُسمَّ من فَعَلَ به، إذا كان الاسمُ مبنيا على فعلٍ بُني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو رفعٌ"[76/1:11]، أما البطليوسي فلم يكتفِ بالتعبير بما لم يسم فاعله بل جعله أصلًا قائمًا بذاته فقال: "فدلَّ هذا على أنَّ بابَ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله أصلٌ قائم بنفسه" [211:12]، وكذا عبَّر الأندلسي بالمفعول فقال: "باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ورسمُه كرسمِ الفاعل" [3 :1325/13].

٣/ النائب عن الفاعل، ذكره ابن مالك [2 :57/14]، فهو أول من تلفَّظ بكلمة النائب، وقد استحسن لفظه كثيرٌ من النحويين ممن خلفوه، وقدموه على التلفظ بـــ"مفعول مالم يسم فاعله" وقد علل لذلك ابن هشام بقوله: "الثاني من المرفوعات نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين، أحدهما: أنَّ النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره، والثاني: أنَّ المنصوب في قولك: "أُعطِيَ زيدٌ دينارًا، تصدق عليه أنَّه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله، وليس مقصودًا لهم" [191:15].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وأمَّا المحدثون فعبَّروا بلفظ المبني للمجهول فقال عوض القوزي: "لما أخذت المصطلحات النحوية شكلها المستقر، نظر النحاةُ إلى أقسام الفعل فإذا فيها المعلوم المعروف وهو ما ذكر فاعله وبني له فسموه مسمى فاعله، وفيها مالم يذكر فاعله فبني للمفعول فسموه غير مسمى فاعله، وهُدُوا بعد ذلك الاختصار والثبات على اصطلاح المجهول"[144:16]

ومما سبق يتضح أن الأقوال ثلاثة، الأول عبَّر فيه بما لم يذكر فاعله وهو الخليل بمعنى لم يُعيِّنه ويُسَمِّيه وإن اختلف لفظًا عن مالم يُسمَّ فاعله إلا أنَّه قصد الفعل المبني للمجهول، والثاني عبَّر بالمفعول بينما مقصدهم واحد وهو الفعل، أما القول الثالث فلم يذكر الفعل، بل ذكر النائب عن الفاعل فقط دون تحديد نوعه؛ ليضم أيَّ نائبٍ صح إحلاله محل الفاعل، وأخذه أحكامه كلها مفعولًا كان أو غيره حسب سياق الجملة، ولا يكون نائبًا إلا مع فعل يسند إليه غُيِّرتْ بنيته صرفيًا، فالنائب مع فعله يضم الجملة ويزيح عنها الغموض والإبهام، ويُعد مصطلح النائب عن الفاعل الأوجه والمرجح لدى معظم العلماء.

وحقيقة ما ذهب إليه العلماء جميعا كان فيما حل محل الفاعل بعد فعلٍ تغيرت صيغته، واختلافهم كان في التعبير اللفظي فقط، ومع وجاهة قول المتقدمين أرى تعبير ابن مالك له شموليته فبه جمع بين قول من تقدمه فلا نائب بدون فعل يتقدمه ورحب به المتأخرون لتركه تحديد نوع النائب؛ ولأنه أكثر اختصار ووضوح من غيره، بل هو الأشهر على ألسنة المتعلمين.

وعلى ذلك فنائب الفاعل يأخذ جميع أحكام الفاعل حال تقدمه فعل مبني للمجهول كحال الفاعل المقدم عليه فعل مبني للمعلوم، ولتحقيق ذلك لابد من توفر شروط معينة في الفعل الذي يُبنى للمجهول ليصح بناؤه، قال ابن عصفور: "وأما الأفعال فإنها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول، وهو كل فعل لا يتصرف، نحو:"نعم"و"بئس"، و"عسى"، وفعل التعجب، و"ليسَ"، و"حبذا". وقسم فيه خلاف وهو"كان" وأخواتها. وقسم اتفق على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة. وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجز بنائها للمفعول، لأنَّ في ذلك ضربًا من التَّصرف، والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها. وأمَّا "كان" وأخواتها فمذهب الفراء أنه لا يجوز بناؤها لما لم يُسمَّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه، لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه".[562/1–563:17] فظهر من قوله استبعاد بناء كل فعل جامد للمجهول، ووقع الخلاف في نواسخ كان، أما ابن مالك ذكر في ألفيته التغييرات التي تعتري الفعل في حالة بنائه وهو في زمن الماضي والمضارع فقال:[91/18 : 2]

فأوَّلَ الفعل اضْمُمَنْ والمُتَّصلْ بِالآخرِ اكْسرْ في مُضيٍّ كَوُصِلَ
واجْعَلْهُ مِنْ مُضَارعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِي المقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

فقد خص من الأفعال الماضي والمضارع عند تحويل بنيتهما للمجهول ولم يُشِر للأمر، قال المرزوقي: " فُعِل بناء وضع للإخبار عن المفعول ولما يجري مجرى المفعول من الظروف والمصادر وما فيها حروف الجر، ولهذا جُعِل الأمر منه باللام، وكل ما كان في طريقته من الأبنية فحكمَه كحكمِه".[47:19] وقد علق الشيخ محمد بن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

علان الصديقي الشافعي على قول المرزوقي السابق بقوله: " قال ثعلب في الفصيح إذا أمرتَ مِنْ هذا البابِ كله كان باللَّامِ كقولك لتُعْنَ بحاجتي ولتُوضَع في تجارتِك ولتُنزه علينا يا رجل ونحو ذلك فقس على هذا الباب.

قلت والمانع من الأمر بالصيغة فيه حصول اللبس بين كونه من المبني للفاعل فيُراد حصول ذلك المأمور به من خصوص المخاطب أو من المبني للمفعول فيُرادُ حصوله من أي فاعلٍ كان، وقد نظمتُ في هذا المعنى:

والأمرُ بالصيغةِ لا ينبَغِي من فعلنا المجهول يا مُعْتَنِي
خشية إلباسٍ ولكن تجتني باللام مع مضارع كليعتني" [77:20] [67:5]

وذهب عباس حسن إلى المنع مطلقا بناء من الأمر ومعه الجامد فقال: " إن كان الفعل جامدًا أو فعل أمرٍ لم يصح بناؤه للمجهول مطلقا...، إن كان الفعل ناقصًا (مثل: كان، وكاد، وأخواتهما) فالصحيح أنه يبنى للمجهول، وتجري عليه أحكام المبني للمجهول بشرط الإفادة، وعدم اللبس".[107/2:21]

ومما سبق يتبين أنَّ فعل الأمر لا يبنى للمجهول بوصفه طلبٌ موجَّه لمحددٍ، أو لمخاطبٍ معلومٍ بخلاف صيغة المجهول فهي غير محددة ولو حددت لَقُلبتْ للمعلوم، كما لم يرد من النحاة بناء الفعل الجامد للمجهول ولهذا مُنِعَ بناؤه مطلقًا، ومع إجازة بناء الأفعال الناقصة بشرط الإفادة ومنع اللبس فيها تُعَدُّ صياغة المجهول منها ثقيلة، وقد علل عباس حسن في ذلك بقوله: " بالرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فمن المستحسن عدم بنائها للمجهول، مسايرة للأساليب العليا وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلًا في النطق، وقُبْحًا في الجرس".[107/2 :21]

وقد اعتنى النحاة بجملة الفعل المبني للمجهول عناية وافرة، فخضعت جملته لضوابط استوعبت كل أنواع الأفعال في صياغة فعله، اختلفتْ عن صياغة البناء للمعلوم كالآتي:

١/ الفعل الماضي: قال الحملاوي: [90:22]" فإن كان ماضيًا غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفا، ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديرا، نحو: ضُرِبَ عليٌّ ورُدَّ المَبيعُ، فإن كان مبدوءًا بتاء زائدة، ضُمَّ الثاني مع الأول، نحو: تُعُلِّمَ الحساب وتُقُوتِل مع زيد، وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأول، نحو: اُنْطُلِق بزيد واُسْتُخْرِج المعدن، وإن كانت عينه ألفا قلبت ياء، وكُسِرَ أوله، بإخلاص الكسر أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول: بيع الثوب، وقيل القول، واخْتِيرَ هذا وانْقِيَد له". وبعض العرب يخلص الضمة، فإن كانت العين واوا سلمت لسكونها بعد ما يُجانسها، وإن كانت ياء انقلبت واوا لسكونها بعد ضمة، وعليها قول الراجز:

ليتَ وهل ينفعُ شيئًا ليتُ ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ [63/2:14]، [155/2 :23]،[190:24]

٢/ وأما إنْ كان الفعل مضارعا، ضُمَّ أوله وفُتِحَ ما قبل آخره وهذا يشمل الثلاثي المجرد والمزيد، والرباعي المجرد والمزيد والخماسي والسداسي نحو: يُضْرَبُ ويُرَدُّ، ويُكرَم، والرباعي المجرد، نحو: يُدحْرَج، والمزيد منه: يُتَدحرَج، ومن الخماسي والسداسي: يُعْتَمَد، ويُستخْرَج، فإن كان ما قبل آخره مدًا، كيقول ويبيع قلب ألفا، كيُقَال، ويُبَاع.

ومع وضع العلماء طريقة ضبط الفعل بهذه الآلية إلا أنه ورد خلاف بينهم حول جملة المبني للمجهول، أهي جملة أصلية أم فرعية؟ فذهب فريق إلى أن جملة المبني للمعلوم هي الأصل، وجملة المبني للمجهول فرعا لها، وذهب فريق آخر إلى أن جملة المبني للمجهول أصل بذاتها كجملة المبني للمعلوم، ونُسِب إلى الكوفيين

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والمبرد وابن الطراوة وبنوا قولهم على ما وُجِدَ من أفعال عند العرب لازمت صيغتها البناء للمجهول ولم تبن قط للفاعل،[25: 6/276-277]، أما علماء اللغة فعدُّوها مبنية للمجهول في صورتها اللفظية لا في الحقيقة المعنوية، ولهذا يعربون المرفوع بها فاعلا وليس نائب فاعل، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قوله: "هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته وذلك نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، وعلى ذا قالوا: مجنونٌ، ومسلولٌ، ومزكومٌ، ومحمومٌ، ومورودٌ. وإنما جاءت هذه الحروف على جننته، وسللته، وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا استغني عنها بتركتُ، واستغني عن قطِع بقُطِع. وكذلك استغني عن جننتُ ونحوها بأفعلتُ. فإذا قالوا جُنَّ وسُلَّ، فإنما يقولون جُعِل فيه الجنونُ والسّلُّ كما قالوا: حُزِن وفُسِل، ورُذِل. وإذا قالوا جُنْنتَ فكأنهم قالوا: جُعِل فيك جُنُونٌ. كما أنه إذا قال: اقبرته، فإنما يقول: وهبت له قبرًا".[9:4/67]

ويفهم من قول سيبويه: أن العرب وهم على دراية وفطنة بلغتهم تركوا هذه الأفعال ولم يستعملوها، بل استغنوا عنها بغيرها، مما هو أكثر استعمالًا على ألسنتهم، وهذا يدل على وعيهم الكامل بما هو أكثر وأشهر استعمالًا في لغاتهم. فدخلت تلك تحت ما غُض الطرف عنه فصار غيرها أكثر استعمالًا منها.

كما أكَّد ما ذهب إليه سيبويه الشافعي ورد قول من جعل جملة المبني للمجهول أصل بقوله: "وأُجيب بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، ألا ترى أنه قد جاءت مصغرات لم ينطق بمكبر لها أصلًا، كرُوَيْد وكُمَيْت وجُمُوعَاتٍ لم ينطق لها بمفردات، كملامح ومحاسن ومشابه ومذاكر ومطايب الجذور وأطاييه وأباطيل وأعاريض، على الصحيح أنَّها ليست جموعًا للمحة وحسنة وشبه وذكر وطيب وباطل وعروض وهي لا شك ثوان على المفردات والمكبرات المهملة". [9:20]

والحق أنَّ جملة الفاعل هي الأساس، وهو ما عليه الجمهور؛ ولأنَّ هذه الأفعال تحكمها دواعٍ تصف المعنى والسياق الواردة فيهما، قال الحملاوي: " وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول، ما دامت لازمة والوصف منها على مفعول كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلا". [61:22]

وخلاصة ما سبق: أجد ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لأن العرب وإن حفظت أفعالا في لغتها ولم تقس عليها واستغنت في الاستعمال عنها بغيرها مما هو أكثر وأشهر استعمالا منها، فإن حظها مما حُفِظَ وسكت عنه مسموعا فقط، فليست مما يقاس عليه والله أعلم.

أغراض حذف الفاعل في الربع الأخير من القرآن الكريم:

الأصل ألا يحذف الفاعل لأنه الأساس في الجملة وواجب الذكر، وقد يحذف لغرض معين يتطلبه سياق الجملة، فيكون حذفه أبلغ من ذكره، والحقيقة أنَّ أغراض حذف المسند والمسند إليه نالت عناية البلاغيين أكثر من النحاة؛ لأنهم يبحثون في التأويل البياني والمعاني خلف السياق، ولهذا بالإمكان أن يكون وراء الحذف أكثر من سبب وغرض، وفي تركيب الجملة النحوية بغياب عنصر لابد من تقدير وإحلال غيره إكمالًا للمعنى والتركيب، قال الأشموني: "فينوب مفعول به عن فاعل حذف لغرض إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم، وإما معنوي: كالعلم به، والجهل، والإبهام والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه".[26: 1/180]، [1:27/518]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومن الأغراض التي حذف الفاعل فيها حسب سياق المعنى وبيانه، والتي وردت في الربع الأخير من القرآن الكريم:

–**العلم به**، فيحذف استغناء عن ذكره، ومنه قوله تعالى: " يُنبَّأُ الانسانُ يومئذٍ بما قدَّم وأخَّر" (القيامة:آية 13)، فيوم القيامة الذي ينبأ الإنسان فيه بما قدمه إذ يقدم له كتابه، والقادر في ذلك اليوم المهيب هو الله، أيضا قوله: "فأما من أُوتِيَ كتابه بيمينه"(الحاقة:آية 19)، فلا حاجة لذكر الفاعل للعلم به، ولتحقق وقوع الفعل بالمفعول.

–**الإيجاز والاختصار**: "قد يُترك ذكر الفاعل إيجازًا واختصارًا لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير"[70/7:28] ومنه قوله تعالى:"إذا زُلزِلَتْ الأرض زلزالها" (الزلزلة:آية1) وقوله: "يوم تُبْلَى السَّرائِر"(الطارق:آية 9).

–**المحافظة على فواصل الآيات**، ومنه قوله: "أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلِقتْ، وإلى السَّماءِ كيفَ رُفِعتْ، وإلى الجبالِ كيف نُصِبَتْ، وإلى الأرضِ كيف سُطِحت" (الغاشية: الآيات: 17–20) فختُمت الآيات بأفعال بنيت للمجهول جاءت على نسق واحد، ويقابل هذا الغرض في الشعر المحافظة على النظم للأبيات الشعرية.

–**مناسبة ما تقدمه، أي الموازنة بين الفعل في الجمل المبنية للمجهول**، قوله: (أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور، وحصل ما في الصدور)"(العاديات: آية10-9)، فنجد "بُعْثِر ما في القبور "يوازن "حُصِّل ما في الصدور" لارتباطهما في المعنى ويجمعهما الاستفهام التوبيخي المتقدم عليهما.

–**قصد التعظيم**، يحذف الفاعل صونًا وإجلالًا له وبُعدًا له عن اقترانه بالمفعول، ومنه قوله: "قُتِلَ الإنسانُ ما أكفره"(عبس:آية21)، وقوله: (قُتِلَ الخراصون)" (الذاريات: آية10)، وهذا استعلاء وتحقير، وما يكون ذلك إلا في مقام من ضل وكفر، قال ابن يعيش: "أما حذف الفاعل فلأمور منها الخوف عليه، نحو: قتل زيد، ولم تذكر فاعله خوفا من أن يأخذ قولك شهادة عليه، أو لجلالته نحو قولك: قُتِلَ اللص، وقُتِل القاتل، ولم تقُل قُطِع الأمير ولا قُتِل السلطان ونحو ذلك ترك ذكره لجلالته" [69/7:28] ولهذا كان حذف الفاعل أفضل من ذكره.

–**الإخبار عن المفعول**، ومنه قوله تعالى: "وبُرِّزتْ الجَحِيمُ لمَنْ يَرَى"" (النازعات: آية36) فجاء النائب بعد الفعل مباشرة (الجحيمُ)؛ لبيان أنَّها كانت عقابا لهم، وهذا فيه صرف النظر عمدًا عن الفاعل لأحداث القيامة تقريرًا لفاعليتها التلقائية، وتركيزًا للانتباه فيها" [155/1:29]

- **قصد الإبهام، أي ألّا يتعلق بذكره غرض**،[19:30] ومنه قوله تعالى:"إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي المَجَالِسِ" (المجادلة:آية 11) كأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه.

أنواع النائب عن الفاعل كما وردت عند النحاة:

المتتبع لكتب النحاة يجدهم حددوا ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه في واحد من أربعة، والتوضيح كالآتي: [58/2:14]،[137/2:23] [422/1:31]

–**المفعول به:** وهو الأساس والباقي في الجملة بعد حذف الفاعل، فله الإنابة وتكتفي الجملة به إلا إذا كان الفعل مما يتعدى لأكثر من مفعول كباب (أعطى وكسا)، فأجمع العلماء على إنابة المفعول الأول؛ لأنه بعد الفاعل في المعنى، فينوب ويظل المفعول الثاني منصوبا، مثل: كُسِي الفقيرُ ثوبًا، وأجازوا إقامة الثاني بشرط أمن اللبس

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ووضوح المعنى؛ لأنهما تساوى في المفعولية، فجاز إنابة كل منهما عن الفاعل، ومع اللبس تعين إقامة الأول فقط، مثل: أُعطي زيدٌ عمرا، فينوب الأول ويمنع الثاني لأنَّ كُلا منهما صالح ليكون آخذا. [18 : 124/2]

أما لو كان الفعل من باب (ظن وأخواتها) أو من باب (أعلم وأرى) فالمشهور إقامة الأول وجوبًا ويمتنع إقامة الثاني في (باب ظن)، والثاني والثالث في (باب أعلم) فتقول: ظن زيدٌ قائما، لا ظن زيدًا قائمٌ، وتقول: أُعلِم زيدٌ فرسَك مسرجًا، ولا تقول: أُعلِمَ زيدًا فرسُك مسرجًا، ولا إقامة للثالث فلا تقول: أُعلِمَ زيدًا فرسَك مسرجٌ.[26: 185/1-186]والمسألة خلافية بين العلماء وخلاصة قولهم إن الإجازة والمنع متوقف على عدم اللبس.

– **المجرور:** والمقصود شبه الجملة من الجار ومجروره، فأجاز النحاة نيابته عن الفاعل؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى، فصحت نيابته عن الفاعل عند الجمهور مستدلين بما ورد في لسان العرب قولهم: سِيرَ بزيدٍ سيرًا، بالنصب للمصدر وإنابة المجرور؛ ولم ينسبوا للمصدر لإبهامه، بل أبقوه منصوبا. [31 : 423/1]

– **المصدر والظرف** أجاز العلماء نيابتهما عن الفاعل بشروط، قال ابن هشام: " ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط: أحدها أن يكون مختصًا؛ فلا يجوز: ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زمنٌ، ولا اُعتُكِف مكانٌ؛ لعدم اختصاصها، فإن قلتَ: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ، وصِيمَ زمنٌ طويلٌ، واُعتُكِفَ مكانٌ حسنٌ–جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون متصرفا، لا ملازما النصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز (سُبْحَانَ اللهِ) بالضم، على أن يكون نائبًا مناب فاعلِ فعله المُقدَّر، على أن تقديره: يُسبِّحُ سُبْحَانُ اللهِ، ولا "يُجاءُ إذا جاءَ زيدٌ" على أنَّ"إذا" نائبة عن الفاعل لأنَّهما لا يتصرفان.

الثالث: ألا يكون المفعول به موجودًا، فلا تقول: "ضُرِبَ اليومُ زيدًا"، خلافا للأخفش والكوفيين" [189:24]

وصحت نيابة كل نائب منها مفردًا في جملته، أما في حالة اجتماع أكثر من نائبٍ في الجملة ذاتها، مع وجود المفعول به، نتج عن ذلك خلافٌ بين العلماء في أولوية النيابة، والأقوال أوجزها على النحو الآتي:

الأول: ذهب البصريون إلى نيابة المفعول به، قال الأندلسي: "وإذا اجتمع مفعولٌ به، ومصدرٌ، وظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، ومجرورٍ تعيَّن إقامة المفعول به عند جمهور البصريين"[3:13/1338]. ورأَى البصريون أولوية نيابته؛ لأحقيته عما سواه، وقد علل الأزهري بقوله: " لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يُقدر مفعولا به مجازًا، فإذا وُجدَ المفعول به حقيقة لم يُقدَم عليه غيره؛ لأنَّ تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب".[31 :429/1]

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقا، أي بدون شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه. ولم يُوافقهم من البصريين إلا الأخفش فأجاز بشرط تَقدُّم النائب على المفعول في الجملة، قال ابن جني: " وأجاز أبو الحسن ضُرِبَ الضَّربُ الشديدُ زيدًا، ودُفِعَ الدَّفعُ الذي تعرفُ إلى محمد دينارًا، وقُتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل. ثم قال هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال"[32: 397/1] ومما يُؤيد مذهبهم قراءة أبي جعفر قوله تعالى:(لِيُجْزَي قومًا بما كانوا يكسبون)(الجاثية:آية14)[33: 372/2]،[8: ص325]،[194:15] ببناء (يُجزَى) للمجهول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو (قومًا) مقدما على النائب، ولا يجيز ذلك الجمهور، وخُرِّجَتْ هذه الآية على أن يكون بنى الفعل للمصدر،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أي: وليجزي الجزاء قومًا، وهذا أيضًا لا يجوز عند الجمهور، لكن يتأوّل على أن يُنصَب بفعلٍ محذوف تقديره: يجزي قوما، فيكون جملتان إحداهما ليجزي الجزاء قومًا، والأخرى يجزيه قومًا"[34: 8/45-46]

كما استدلوا بقول الشاعر:

لم يُعن بالعلياء إلا سيدًا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى [23 : 2/149] [35:2/609]

فأناب (بالعلياء) للفعل (يُعن)مع وجود المفعول به (سيدًا)، وصح ذلك لديه لتقدم الجار والمجرور على المفعول به.

مما سبق تبين خلافهم في النيابة عن الفاعل مع وجود المفعول به، وكذلك ظهر لهم أكثر من قول فيما ينوب عند افتقاد المفعول به، قال السيوطي: "وإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر، والظرف، والمجرور فأنت مُخيَّر في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين، وقيل يختار إقامة المصدر نحو: "فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نفخةٌ" (الحاقة:آية 13) وعليه ابن عصفور. وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط، وقيل: يختار إقامة ظرف المكان، وعليه أبو حيَّان، ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معًا بجوهره بخلاف المكان، فإنه يدل عليه دلالة لزووم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة". [27:1/523]، [31:1/430]

وأجد أن الذي يحكم النيابة هذه بعد غياب المفعول به هو ما يكون أكثر أهمية في اكتمال الجملة من حيث المعنى والسياق، فيختار المتكلم أنسبها ويجعله نائبا ويُقدّمه على غيره، دليل ذلك عدم اتفاق العلماء على نائب واحد له حق التقديم، فالخلاف هنا لا طائل منه؛ ولذا علّق الاستراباذي بعد عرضه للأقوال بقوله: "والأَولَى أن يُقال كل ما كان أدخل في عناية المتكلم، واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به فهو أولى بالعناية، وذلك إذن اختياره".[2:1/247]

القسم الثاني: صور النائب عن الفاعل الواردة في الربع الأخير من القرآن الكريم:

ورد النائب عن الفاعل بصور متعددة، ومتنوعة في الربع الأخير من كتاب الله (عز وجل) ولتوضيح صور النائب أعرض نماذج تطبيقية لتحليلها، والتوضيح كالآتي:

الأول: (المفعول به): تتصدّر نيابة المفعول به معظم المواضع التي بني فيها الفعل للمجهول، وكانت نيابته مقدمة عند النحاة لأولويته غير أنهم لم يسردوا أشكال وروده في كتبهم كما أظهرها النص القرآني، الذي أفاض في تناوله له بألفاظ متعددة حسب سياق ونسق كتاب الله، فنجده:

– جاء في صورة اسم ظاهر معرفة، ومنه قوله تعالى: "ما يُبَدَّلُ القولُ لدي" (ق: آية29) وقوله: "فإذا قُضِيَتِ الصلاةُ" (الجمعة:آية 10)، فجاء الفعل في الأول مضارعا والنائب اسما ظاهرًا (القول)؛ ليدل على إقامة الميزان وصدق ما وعد به، وأن المفعول هو المراد وليس الفاعل، ولهذا كانت الصياغة بالبناء للمجهول هي الأَولى عن المعلوم، وفي المثال الثاني، جاء الفعل مجردًا ماضي الزمن وأُنث بالتاء؛ لأن النائب ورد مؤنثًا، إذ قصدت (الصلاة) لينصرف الذهن إلى الصلاة لأنها المقصودة والمقدمة أولا وليس الفاعل.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– جاء النائب اسمًا ظاهرًا مُنكَّرًا، ومنه قوله تعالى: "لولا نُزِّلتْ سورةٌ فإذا أُنزِلَتْ سورةٌ محكمةٌ" (محمد: آية20)، وكذا قوله: "فاليوم لا يُؤخَذُ منكم فديةٌ" (الحديد:آية 15)، فكل من (سورة وفدية) رفعتا على النيابة عن الفاعل وكلتاهما نكرة مؤنثة، والفعل مع (فدية) لم يؤنث للفصل بينه وبينها بشبه الجملة (منكم).

– وجاء النائب في صورة ضميرٍ متصلٍ مع الفعلين الماضي والمضارع في مواضع كثيرة ومنها:

– مع الفعل الماضي جاء بضمير الرفع المتصل (تاء الفاعل): ومنه قوله تعالى: "فإنا بما أُرسِلتُم به كافرون" (فصلت:آية14)، وقوله: "قل إني نُهيتُ أن أعبُدَ الذينَ تدعونَ مِنْ دون الله لَمَّا جَآءنِيَ البيناتُ من ربي وأُمِرتُ أن أُسلِمَ لِرَبِ العالَمين" (غافر:آية 66) فالنائب ضمير الرفع التاء في الفعلين (نُهيتُ، وأُمرتُ).

– وجاء بالضمير المتصل" نا" المتكلمين، في موضع واحد فقط وهو، قوله تعالى: "قالوا إنا أُرسِلْنَا إلىٰ قومٍ مُجْرِمين" (الذاريات: آية 32) فأسند الفعل لـــ"نا" المتكلمين لمناسبته لهم، فدلالة سياق الآيات على أنهم جمع.

– وجاء بضمير التثنية (ألف الاثنين) في موضعٍ واحدٍ، قوله تعالى: " فدُكَّتَا دكةً واحدةً" (الحاقة:آية14) فالألف في الفعل (دُكَّتا) في موضع رفع نائب فاعل (ألف الاثنين) للأرض والجبال.

– أما مع ضمير الرفع "واو" الجماعة فقد جاء في مواضع كثيرة، ومما ورد منه قوله تعالى: "والذين قُتِلُوا في سبيل الله" (محمد:آية4)، وقوله تعالى: "وما تفرَّق الذين أُوتُوا الكتابَ" (البينة:آية4) فالفعل (أُوتِيَ) رفع الواو نائبا عن الفاعل وهو المفعول الأول ونصب "الكتاب" على المفعول الثاني، وأيضا قوله: "وسُقُوا ماءً حميمًا فَقَطَّعَ أمْعَاءهم"(محمد: آية 15)، فالنائب الواو وهو المفعول الأول للفعل سقى، وماء المفعول الثاني، وأنيب الأول ونصب الثاني، ومنه قوله: "ومن يُوقَ شُحَّ نَفْسِه فَأُوْلئِك هُمُ المفلحون" (الحشر:آية9)، و(التغابن:آية16) والفعل (يُوقَ) ورد في الموضعين رافع لضمير مستتر هو المفعول الأول ونصب (شُحَّ) مفعولا ثانيًا [116/10:34]، وقوله: (يُنبأُ الإنسانُ يومئذٍ بما قدم وأخَّر"(القيامة:آية13) الفعل (يُنبأُ) رفع (الإنسانُ) نائب فاعل و(بما) في موضع نصب المفعول الثاني.

وقد ورد نيابة المفعول الثاني والأول محذوف وأجازه الأندلسي ومنه قول تعالى: "وحُمِلت الأرضُ والجبالُ" (الحاقة:آية14) قال: "فجاز أن تكون الأرضُ والجبالُ المفعول الأول أقيم مقام الفاعل، والثاني محذوف أي ريحًا تُفتِتُها، أو ملائكة، أو قدرة وجاز أن يكون الثاني أقيم مقام الفاعل، والأول محذوف وهو واحد من الثلاثة المقدرة"[34: 318/8]، كما قرئت على رواية تشديد الميم في" حُمِّلتْ"، قال ابن جني: "ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني فبُني له فقيل: فحُمِّلَتِ الأرض. ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه فقلت: وحُمِّلتْ قدرتُنا الأرض"[36: 328/2]

وفي جميع الأفعال التي تعدت لأكثر من مفعول في الربع الأخير من القرآن اتضح منها أن المفعول الأول هو النائب ونصب الثاني على وضعه وهو الأفصح والمتفق عليه عند جمهور النحاة كما ذُكِر مقدما في البحث، ويجوز العكس على سبيل الاتساع عند ابن جني، إذ يقول: "يجوز مع استيفاء الأول أن يُبنى الفعل للمفعول الثاني، فتقول: أُلبِستْ الجُبةُ زيدًا على طريق القلب للاتساع وارتفاع الشك".[329/2:36]

ولم يقتصر النص القرآني على ذكر الأفعال المحددة بلفظها في أبواب الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة، بل شملها وشمل غيرها وما جاء بمعناها، دلالة على كمال فصاحته وبيانه وثرائه بكل الصور الإعرابية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

- وجاء الضمير المتصل "الواو" مع الفعل المضارع المرفوع بثبوت النون كثيرا جدا، ومنه قوله تعالى: "يوم يُسْحَبون في النار على وجوههم" (القمر:آية48)، الفعل (يُسحَبُ) رفع الواو نائبا عن الفاعل.

- وكما جاء النائب في صورة الضمير المتصل جاء مستترًا مع الماضي والمضارع أيضا، ومما جاء مع الماضي قوله تعالى: "وقالوا مجنون وازدُجِر"(القمر:آية9) فالفعل (ازْدُجِر) رفع نائبًا مستترًا تقديره "هو" يعود على سيدنا نوح عليه السلام. فزُجِرَ من قومه وشُتِمَ لدعوته إيَّاهم إلى الحق، فحذف النائب أولى من ذكره؛ ليكون أدعي لبيان سبب الشَّتم والزَّجر، ولتقرير حال الأمم مع أنبيائهم وسوء أدبهم ومنقلبهم.

ومما جاء مع المضارع قوله تعالى: "عينًا فيها تُسمَّى سلسبيلًا" (الإنسان:آية 18)، فالفعل (تُسمَّى) رفع مضمر يعود على (العين)، و(سلسبيلًا) مفعول ثان، وهو اسم أعجمي نكرة ولذلك انصرف.[785:37]

- وجاء النائب مستترا مقدرا بضميري التكلم والخطاب (أنا، وأنت)، في مثل قوله: "أَتَعِدَانِنِي أَن أُخرَجَ وقد خَلَتْ القُرُونُ" (الأحقاف:آية17)، وقوله: "قال يا أبتِ افعل ما تُؤْمَر".(الصافات:آية102)

- وجاء متصلا مع الفعل المضارع المنصوب بحذف النون ومنه قوله تعالى: "زعم الذين كفروا ألن يُبعَثوا" (التغابن:آية7)، الفعل (يُبعثُ) رفع الواو نائب فاعل.

- وجاء الضمير المستتر في مواطن كثيرة مقدرًا بضمير المفرد الغائب كما سبق في أعلاه، وجاء بضمير المفرد الغائب للمؤنث ومنه، قوله تعالى: " مُلِئتْ حَرَسًا شَدِيدًا وشُهُبًا" (الجن:آية8) فنائب الفاعل مقدر بـــ"هي "يعود على السماء التي حفظها الله حصنًا من اختراق الشياطين لاستراق السمع، كذلك آيات سورة المرسلات، والتكوير والانشقاق، والانفطار وغيرها مما قُدِر النائب بضمير الغائب (هي)، ومنها قوله تعالى: "فإذا النجومُ طُمِستْ، وإذَا السَّماءُ فُرِجَتْ، وإذَا الجبال نُسِفَتْ" (المرسلات:آية 10.9.8).

- وجاء النائب في صورة اسم إشارة للقريب والبعيد، ومنه قوله تعالى: "وقَالُوا لَولَا نُزِّلَ هذا القُرْءان" (الزخرف: آية31) وقوله: "وزُيِّنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُم" (الفتح :آية12) (فهذا وذلك)، في موضع رفع نائب فاعل للفعلين (نُزِّلَ، وزُيِّنَ).

-وجاء النائب اسمًا موصُولًا خاصًا وعامًا في أكثر من موضع، ومنه قوله تعالى: "كما كُبِتَ الذينَ من قبلهم" (المجادلة:آية5)، وقوله تعالى: "أفلا يعلم إذَا بُعثِرَ ما في القبور، وحُصِّلَ ما في الصدور"(العاديات:آية9-10) فـــ(ما) في الآيتين اسمًا موصولًا عامًا وسياق المعنى واضح وما بعد (ما) صلة لها.

–وورد اسمُ المفعولِ رافعًا نائبًا له في موضع واحد وهو قوله تعالى: "جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ" (ص: آية 50) فقوله (مُفَتَّحةً) اسم مفعول من الفعل (فَتَّحَ) ورفع (الأبوابُ) نائب فاعل، قال الأندلسي: "وفي (مفتحة) ضمير الجنات فجمهور النحويين أعربوا (الأبوابُ) مفعولا لم يسم فاعله". [387/7:34]

الثاني: المصدر الصريح: مما أجاز العلماء وقوعه نائبًا عن الفاعل المصدر، غير أنَّ وروده قليل، فلم يرد إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى: "فإذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ" (الحاقة:آية 13)، فرُفعتْ (نفخةٌ) نائب فاعل للفعل "نُفِخَ"، أما المصدر المؤول، فورد في مواضع، ومنه قوله: "قل أُوحِي إِلَيَّ أَنَّه استمعَ نَفَرٌ مِنَ الجِنِ" (الجن:آية 1) فـــ"أنَّ" وما في حيزها في موضع رفع نائب فاعل. [236/10:34]، [466/2:38]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الثالث: الجار والمجرور: وقع الجار والمجرور نائبا عن الفاعل في مواضع كثيرة ومنه قوله تعالى: "فَضُرِب بينهُم بِسورٍ لَهُ باب" (الحديد:آية 13)، فقد اجتمع ظرف المكان والجار والمجرور وجاز نيابة أيّهما عن الفاعل، غير أن نيابة (بسورٍ) مقدمةٌ على (بَيْنَهُم)، فمعناه: ضُرِبَ بينهم سورٌ، والباء زائدة.[34 :462/9]، [39: 1107]،[40: 535/2]

ومن نيابته بدون وجود الظرف قوله تعالى: "وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيك وإِلَى الذينَ مِنْ قَبْلِكَ" (الزمر:آية65)، وقوله: "وإن يُشرَك به تُؤمِنوا" (غافر :آية12) فوقع كل من (إليكَ، بِهِ) في موضع رفع سَدَّا مسد نائب الفاعل للفعلين (أُوحِيَ، ويُشرِك). [34: 443/8-465] ومنه أيضا قوله تعالى: "يُطَافُ عليهم بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكوَابٍ" (الزخرف:آية 71)، وقوله: "يوم يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ"(القلم:آية42)، وكذا قوله: "ونُفِخَ في الصُورِ فَإِذَا هُم مِنَ الأجداثِ إلىْ ربهم يَنسِلون" (يس: آية 51) فالجار والمجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل. [297/2:38]

الرابع: الظرف: وَرَدَ ظرفُ المكان (بينَ) مضافًا لضمير الغائب (هُم) بعد الفعل (قُضِيَ) مبنيا للمجهول في عدة مواضع ، اثنين منها في سورة الزمر ومنه قوله تعالى: "وَقُضِيَ بَيْنَهُم بالحق" (الزمر:آية 69-75)، وقوله: "وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُم" (فصلت:آية45)، واثنين في سورة الشورى قوله: " وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَقُضِيَ بَيْنَهُم" (الشورى:آية14)، وقوله: "وَلَوْلَا كَلِمَةُ الفصلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُم" (الشورى:آية21) فالظرف في المواضع المذكورة جاز كونه نائبًا مناب الفاعل، أو متعلق بالفعل (قُضِيَ)، ونائب الفاعل محذوف مُقدَّر من المصدر المفهوم، أي قضى القضاء[38:447/8-450]. وليس تكرار الظرف مع الفعل نفسه في هذه المواضع عبثًا ولا مصادفة، فكل موضع ذُكر فيه الفعل (قُضِيَ) بعدها الظرف (بين) كان الله عز وجل يُقِيمُ الحجة على الأمم المختلفة مع أنبيائهم، وفي كل مرة كان يضيف جديدًا في الحكم والقضاء، بسبب الصد وعدم الخضوع والإذعان التام لما يطلبه منهم رُسُلهم، فكان كُلُّ قضاءٍ يقضيه الله مقصودًا ومتعمدًا؛ ولهذا كان بناء الفعل للمجهول في المواضع أَجَلَّ من بنائه للمعلوم.

أما الظرف الزماني فوردت نيابته في قوله تعالى: وجِيء يومَئذٍ بجهنم" (الفجر:آية23)، فقوله (بجهنم) في موضع رفع نائب فاعل، وإليه ذهب أكثر العلماء والمعربين للقرآن الكريم، في حين أجازه القيسي وذهب إلى جواز غيره فقال: "وجِئ يومئذ بجهنم"، (بجهنم) في موضع رفع مفعول مالم يسم فاعله. وقيل المصدر مضمر وهو المفعول لما لم يسم فاعله. ويجوز أن يكون المفعول (يومئذ)" [37:818]،[38:331/20]، فإن أُخذ بنيابة (بجهنم) على قول الأكثرية وهو الأكمل والأولى؛ لاكتمال سياق المعنى بها، إذ هي المعنية أساسًا فلا نيابة للظرف ولا للمصدر المضمر كما قال القيسي، ولعله أجاز نيابة الظرف بالنظرِ لِعِظمِ هذا اليوم وما يجري فيه من أهوال القيامة؛ لأن النص القرآني يحتمل أكثر من معنى حسب كتب المفسرين والمعربين له وعليه يختلف الإعراب حسب التوجيه.

الخامس: الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية:

وقعت الجملة بنوعيها بعد فعل بني للمجهول، وكونها في موضع رفع فاعل أو نائبه، اختلف العلماء فيها على أقوال ثلاثة، قال السيوطي: " اختلف في الإسناد إلى الجملة على مذاهب أصحّها: المنع، فلا يكون فاعلًا، ولا

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

نائبًا عنه. والثاني الجواز لوروده في قوله تعالى: "ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه حَتَّى حِين" (يوسف:آية 35). فأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو.

الثالث: يجوز أن يقع فاعلًا أو نائبًا عنه بفعل من أفعال القلوب إذا علّق نحو: ظهر لي أقام زيد أم عمرو؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد؟ بخلاف نحو: يسرّني خرج عبد الله، فلا يجوز. ونسب هذا لسيبويه". [27: 525/1]

مما سبق تبين اختيار السيوطي مذهب المانعين، وذهب غيره إلى الجواز استدلالا بما ورد في كتاب الله. وقد ردَّ ابن هشام أدلة القائلين بالجواز بأنه لا حجة لهم فقال [15: 198-199]: "وزعم قوم أن ذلك جائزٌ واستدلوا بقوله تعالى: "ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه حَتَّى حِين" (يوسف:آية 35)،" وتبين لكم كيف فعلنا" (إبراهيم: آية 45)،" وإذا قيل لهم لا تُفسِدوا في الأرضِ"(البقرة:آية11) فجعلوا جملة (لَيَسجُنُنَّه) فاعلا لـــ (بدا)، وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلا لـــ (تَبَيَّن)، وجملة (لا تُفْسِدُوا في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل)، ولا حجة لهم في ذلك، أمَّا الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر إمَّا عائد على مصدر الفعل، والتقدير: ثم بدا لهم بداءٌ، كما تقول: "بَدَا لِي رَأْيٌ"، وإمَّا على "السَّجن" المفهوم من قوله (ليسجننه) ويدل عليه قوله تعالى: "قال رب السِجنُ أحبُ إليَّ مما يدعونني إليه" (يوسف:آية32)، وكذلك القولُ في الآية الثانية: أي وتبين هو، أي التَّبَيُّن، وجملة الاستفهام مُفَسِّرة، وأمَّا الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف، وإنما هو من الإسناد اللفظي، أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظي جائزٌ في جميع الألفاظ، كقول العرب" زعموا مطيِّة الكذب".

وممَّا تقدم تبين أنَّ رأيه تردد بين المنع والجواز، ففي مُقدمة كلامه اختار المنع، وأمَّا في نهايته فُهِم إجازته إن حُمِل الإسناد على اللفظ لا على معنى الجملة. أمَّا في المغني فصرح بوقوع الجملة نائبا فقال: " والصواب: أنَّ النائب الجملة؛ لأنَّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول. والمفعول به متعينٌ للنيابة. وقولهم: الجملة لا تكون فاعلًا ولا نائبًا جوابه: أن التي يُرادُ بها لفظُها يُحكَمُ لها بِحُكمِ المفرداتِ، ولهذا تقع مبتدأ، نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"، وفي المثل "زعمُوا مطيةُ الكذبِ".[41:120/5]

وقصد ابن هشام بالجملة الواقعة نائب فاعل، جملة النهي الواقعة بعد الفعل المبني للمجهول إذ جعل الإسناد فيها على اللفظ في قوله: "وإذا قيل لهم لا تُفسِدوا في الأرضِ"، وقد سبقه إلى ذلك الزمخشري فقال: "فإن قلتَ: كيف صح أن يُسند قيل إلى لا تفسدوا وآمنوا، وإسناد الفعل إلى الفعل مما لا يصح؟ قلتُ: الذي لا يصح هو الإسناد إلى معنى الفعل وهذا إسناد له إلى لفظه كأنَّه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام، نحو قولك: ألف ضرب من ثلاثة أحرف، ومنه" زعموا مطية الكذب" [47:42] وعليه فقد خرج كلٌ من الزمخشري وابن هشام من المنع إلى الجواز حملا على الإسناد اللفظي، لأنها تكون بمنزلة المفرد.

وأما من منع وقوع الجملة في موضع رفع على الفاعلية أو على النيابة عن الفاعل، فذهبوا إلى التأويل والإضمار فيما ورد منه ومنهم العكبري إذ يقول: "والمفعول القائم مقام الفاعل مصدرٌ وهو القول وأُضمر لأن الجملة بعده تفسره، ولا يجوز أن يكونَ" لا تُفسِدُوا" قائما مقام الفاعل لأنَّ الجملة لا تكون فاعلةً فلا تقوم مقام الفاعل".[28:6]

وأجد الآراء تتلاقي عند تنزيل الجملة بعد القول منزلة المفرد غير أنه عند العكبري أُضمر وترك تفسيره للجملة بعده. وفي الربع الأخير من القرآن الكريم وردت الجملة بنوعيها بعد فعل القول المبني للمجهول، وأجاز

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

العلماء وقوعها فاعلا ونائبا عن الفاعل، فقال الاستراباذي: "أنَّ الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون: [241/1:2]، وقال الأندلسي: "الجملة بعد (قالَ) إمَّا اسمية أو فعلية: فإن كانت اسمية فإمَّا أن يكون فيها ضمير يعود على فاعل قال، أولا يكون فيها ضمير: إن كان فيها ضمير، نحو: قال زيدٌ أبوه منطلِقٌ، لم يَجُز أن يُبنى للمفعول. وإن لم يكن فيها ضمير، نحو: قالَ زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، فيجوز أن يُبنى للمفعول، فيقال: قِيلَ عمروٌ منطلقٌ، فذهب الكوفيون إلى أن الجملة في موضع المفعول الي لم يُسمَّ فاعِله. وذهب البصريون إلى أنه ضمير المصدر الدال عليه قال، والجملة بعده في موضع التفسير لذلك الضمير، فلا محل لها من الإعراب. وإن كانت فعلية فإمَّا أن يكون فيها ضمير يعود على فاعل قال أو لا: إنْ لم يكن فيها ضمير، نحو: قالَ زيدٌ قام عمروٌ، جاز أن يُبنى، فتقول: قِيلَ قامَ عمروٌ". [259/6:25 –260]

وقد وردت الجملة الاسمية بعد القول في مواضع بعد الفعل (قِيلَ)، ومرة واحدة بعد الفعل (يُقالُ)، ومنه قوله تعالى: " ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبون" (المطففين:آية17) (يُقال) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر تقديره"هو" وإليه ذهب النحاس في إعرابه [415/10:39] أمَّا ابن عطية فقال: " هذا الذي كنتم بِهِ تُكذِّبون" مفعول لم يسم فاعله؛ لأنه قول بني له الفعل الذي هو يقال. [175/10:43] وكذلك قوله تعالى: "وقِيلَ الحمدُ لله رب العالمين" (الزمر:آية75) فجاءت الجملة للفعل (قِيلَ) جملة اسمية في محل رفع نائب فاعل مقول القول.

أمَّا الجملة الفعلية فقد وردت بعد الفعل (قِيلَ) في مواضع أكثر من الاسمية، ومنه قوله تعالى: "وإِذَا قِيلَ لَهُم اتَّقوا مَا بينَ أَيدِيكُم وَمَا خَلفَكُم لَعَلَكُم تُرحَمُون" (يس:آية 45)، وقوله: "وقِيلَ للظالمين ذُوقُوا ما كُنْتُم تكْسِبُون" (الزمر:آية 24)، فكل من جملة (اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم) و(ذوقوا ما كنتم تكسبون) في محل رفع نائب الفاعل مقول القول، ولا تظهر الحركة عليها لأنها محكية بالقول، وكذا قوله تعالى: (وفي ثَمُودَ إِذَا قِيلَ لَهُم تَمَتَعُوا حَتَّى حِيْن" (الذاريات:آية 43) فجملة (تمتعوا حتى حين) جملة مقول القول للفعل (قيل).

ومما سبق يتبين أن وقوع الجملة بعد القول في موضع رفع نائب فاعل سائغ عند العلماء، وإن ذهب بعض معربي القرآن والمفسرين إلى التأويل والتقدير إلا أنه في بعض المواضع تكون جملة القول هي المرادة والمطلوبة فلا حاجة للتأويل والإضمار.

الخاتمة:

فمن خلال دراسة التركيب النحوي لما لم يسم فاعله وصور نائبه في الربع الأخير من القرآن الكريم، أمكن الوصول للنتائج الآتية:

- أنسب مصطلح لما لم يسم فاعله هو مصطلح (نائب الفاعل)؛ لأنه أكثر اختصارًا، وأقرب للمتقدمين ونال موافقة المتأخرين والمحدثين، وأول مَنْ وضع له مسمى باسمه في كتبه ابن مالك.
- ليس كل ما ورد على صورة البناء للمفعول صح رفع ما بعده على النيابة؛ لاستغناء العرب عن بعض أفعالهم بغيرها أكثر شهرة واستعمالًا منها، وحمل المتروك على المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.
- جملة البناء للمفعول جملة محولة عن البناء للفاعل وليست أصلًا بذاتها كما قال به بعض العلماء.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– اختلاف العلماء حول إنابة أي نائب حالة غياب المفعول به خلاف لا طائل من ورائه، والأولى اختيار الأنسب والأحسن للسياق حسب الجملة.

– وردت نيابة المفعول بأشكال متنوعة، كما كانت نيابة المفعول الأول هو الأفصح، والمقدم باتفاق عند جمهور النحويين وإن احتمل نيابة المفعول الثاني.

– ضرب القرآن الكريم بصيغة البناء للمجهول مع نائبه أروع صور الفصاحة التي أغنت في تحقق المطلوب عما لو بنيت الجملة للفاعل؛ ولهذا جملة النائب ليست بأقل شأنًا من جملة البناء للفاعل وإن حُملتْ عليها في الأحكام نفسها.

– تحققت صور النائب كما حددتها القواعد النحوية في الإنابة عن الفاعل، وكان أكثرها ورودا المفعول به، فجاء في عدد مئتين وثلاث وسبعين موضعا، سواء كان مفعولًا به أو مفعول أول للمتعدي لأكثر من واحد، يليه الجار والمجرور في اثنين وعشرين موضعًا، ثم الظرف في ستة مواضع، وأقلها المصدر إذ ورد صريحًا مرة واحدة ومؤولا في ثلاثة مواضع، وأما الجملة بعد القول فوردت في أربعة عشر موضعًا.

– القواعد النحوية حددت صور النائب إلا أنها لم توفيها صورها التي ترد عليها في الكلام كما وظفها النص القرآني، ولهذا يُعدُ النص القرآني النموذج الأمثل للتطبيق الوظيفي للقواعد والدارسين بحاجته.

– تكرار بعض الأفعال بلفظها وصيغتها للمجهول ليس عبثًا، بل قصده رب العزة قصدًا؛ لإظهار دلالة الفعل وارتباطه بما ذكر قبله، فهو في موضع يتطلب تفكير وإذعان، وموضع آخر يتطلب رغبة وشوق، وكان استعمال الماضي مع أحداث لم تقع في صورة بناء للمجهول أكبر دليل لتحقق الوقوع مستقبلًا، ومع المضارع دلالة الاستمرارية فهو المنزل بلسان عربي.

التوصيات:

– ضم وقوع الجملة بنوعيها نائبا عن الفاعل مع ما أجيز نيابته؛ لإجازتها عند فريق من العلماء؛ ولورودها في أربعة عشر موضعًا ثمانية تخص الفعلية وستة تخص الاسمية في الربع الأخير من القرآن الكريم.

– طرح الخلافات التي لا طائل من ورائها في القواعد النحوية؛ لأنها تعمل على التشتت والعزوف عن دراسة القواعد النحوية لدى الطلبة في المراحل المختلفة، فقد أثبت القرآن نيابة المفعول حال تواجده في كل المواضع.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

– **القرآن الكريم**

[1] ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر الإسنوي المالكي (ت٦٤٦ه)، **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، لا ط، لا ت.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[2] الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦ه): **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحـــقيق: د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام بن سعود، ط١، ١٤١٤ه- ١٩٩٣م.

[3] الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٠ه): **الجمل في النحو**، تحد. فخر الدين قباوة، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان ١٤٠٥هـــ.

[4] الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت٢٠٧ه)،**معاني القرآن**،تحقيق:محمد علي النجار،مطابع سجل العرب، لات.

[5] ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧ه)، **أسرار العربية**، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٨ه -١٩٩٧م.

[6] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت٦١٦ه)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١٣٩٩،١هـــ - ١٩٧٩م.

[7] الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١٠ه)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـــ - ١٩٨٨م.

[8] ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠ه)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.

[9] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـــ)، **الكتاب**، تحقيق د.عبد السلام هارون، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـــ، ج..١.

[10] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٦ه)، **المقتضب**، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، ١٣٩٩هـــ -١٩٧٩م.

[11] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦ه)، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٦م.

[12] البطليوسي، عبد الله بن محمد السيد (ت٥٢١ه)، **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحـــقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار رشيد للنشر، العراق١٩٨٠م.

[13] الأندلسي، أبو حيان (ت٧٤٥ه)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م.

[14] ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢ه): **شرح التسهيل**، تحـــقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، طبع دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ عام ١٤٢٢هـــ.

[15] ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه):**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**،تحـــ محمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الطلائع،لا ت.

[16] د. عوض القوزي: **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**،طبع عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[17] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)، **شرح جمل الزجاجي**، قدم له فواز الشعار، إشراف د.إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

[18] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩ه)، **شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**، تأليف محمد محي الدين بن عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠١٥م.

[19] المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين (ت٢٩١ه): **شرح الفصيح لثعلب**، تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد، ١٤٣٣هـ.

[20] الشافعي، محمد بن علان الصديقي: **معجم الأفعال المبنية للمجهول**، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

[21] عباس حسن، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف مصر، ط٣

[22] الحملاوي، أحمد: **شذا العرف في فن الصرف**، المكتبة العصرية صيدا -بيروت، ٢٠٠٩م.

[23] ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك**، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت.

[24] ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه): **شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى**، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع.

[25] الأندلسي، أبو حيان (ت٧٤٥ه)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د.حسن هنداوي، الناشر كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

[26] الأشموني (ت٩٢٩ه). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٥٧هـ- ١٩٥٥م.

[27] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر(ت٩١١ه)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١،١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

[28] ابن يعيش، موفق الدين بن علي (ت ٦٤٣ه)، **شرح المفصل**، أشرف على طبعه ومراجعته مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، لا ت.

[29] بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن: **التفسير البياني للقرآن الكريم**، دار المعارف، ط ٧.

[30] د. عبده الراجحي، **دروس في شرح الألفية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٨٠م.

[31] الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ه): **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط٢ ،٢٠٠٦م.

[32] ابن جني،أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)،**الخصائص**،تحقيق: محمد علي النجار،المكتبة العلمية ١٩٥٢م.

[33] ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣ه)، **النشر في القراءات العشر**، تصحيح ومراجعة فضيلة الشيخ محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، لا ت.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[34] الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥ه)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، راجعه د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

[35] ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢ه): **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث. لا ت.

[34] الدرويش، محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، طبع دار اليمامة، وابن كثير، ط٣، ١٩٩٢م-١٤١٢ه.

[35] ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧ه)، البيان في غريب إعراب القرآن الكريم، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه،مراجعة مصطفى السقا،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ه-١٩٧٠م.

[36] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، القاهرة، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.

[37] القيسي، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ه)**:مشكل إعراب القرآن الكريم**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة،ط٢، ١٩٨٤م.

[38] الحنبلي، الإمام المفسِّر أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت٨٨٠ه)،**اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون،دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط١، ١٩٩٨م-١٤١٩ه.

[39] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨ه)، **إعراب القرآن**، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، ط٢، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.

[40] الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥ه)، **كتاب معاني القرآن**، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١ه-١٩٩٠م.

[41] ابن هشام، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ه): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د.عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.

[42] الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨ه)، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوة التأويل**، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل محمود شيحة، بيروت لبنان، ط ٣، ٢٠٠٩م-١٤٣٠ه.

[43] ابن عطية الأندلسي، الإمام أبي عطية محمد عبد الحق، **تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq